

رقم القرار	العنوان	البند	تاريخ اتخاذ القرار	الصفحة
دال -	تدابير بناء الثقة	١٣٣	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣١
هاء -	نزع السلاح والأمن الدولي	١٣٣	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣٢
واو -	نزع السلاح على الصعيد الإقليمي	١٣٣	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣٣
زاي -	برنامج الأمم المتحدة للزمادات بشأن نزع السلاح	١٣٣ (ج)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣٤
حاء -	الحملة العالمية لنزع السلاح	١٣٣ (د)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣٥
طاء -	الحملة العالمية لنزع السلاح	١٣٣ (د)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣٦
يء -	الحملة العالمية لنزع السلاح : حركات السلم ونزع السلاح ..	١٣٣ (د)	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣٦
١١٧/٣٧	تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول (A/37/742)	٥٨	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣٧
١١٨/٣٧	استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي (A/37/743)	٥٩	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٣٨
١١٩/٣٧	تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين (A/37/744)	١٣٧	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	١٤٠

الدول ، وأن البرامج العسكرية ، الحالية والمخطط لها ، تشكل تهديداً هائلاً لموارد ثمينة يمكن أن تستخدم ، بدلاً من ذلك ، في رفع مستويات معيشة كافة الشعوب وفي حل المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذ تعيد تأكيد الحاجة إلى أن تكون جميع الحكومات والشعوب على علم وإدراك للحالة السائدة في ميدان سباق التسلح ونزع السلاح .

وإذ تضع في اعتبارها أهداف الحملة العالمية لنزع السلاح ، التي بدأتها الجمعية العامة رسمياً في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة^(٣) ، والتي تستهدف تشجيع الاهتمام الجماهيري بالتوصل إلى اتفاقيات بشأن وضع تدابير للحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وتأييدها .

وإذ تشير كذلك إلى الفقرة ٩٣ (ج) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة^(٤) ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكررة لنزع السلاح ، التي تنص على أن يقدم الأمين العام تقارير دورية إلى الجمعية عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وأثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه .

٧٠/٣٧ - النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وأثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند العنوان «النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وأثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه» ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٦٦٧ (د - ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ و ٢٨٣١ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ و ٣٠٧٥ (د - ٢٨) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ و ٧٥/٣٢ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١٤١/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

وإذ يساورها بالغ القلق لأن سباق التسلح ، ولا سيما في مجال التسلح النووي ، وال النفقات العسكرية لايزالان مستمرة في الزيادة بسرعة تذكر بالخطر ، مما يشكل تهديداً خطيراً لسلم العالم وأمنه .

وإذ تشير أيضاً إلى توصل الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكررة لنزع السلاح^(٥) ، إلى أن الميزانيات العسكرية المتزايدة بدرجة كبيرة أسممت أيضاً في المشاكل الاقتصادية الحالية في بعض

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ، المرفقات ، بنود جدول الأعمال ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ ، الوثيقة A/S-12/32 .

(٤) القرار ١ - ٢/١٠ .

٧١/٣٧ - تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٨٣/٣٦ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو)

إن الجمعية العامة ،

إذا تشير إلى قراراتها ٢٢٨٦ (د - ٢٢) المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧ . و ٣٢٦٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ . و ٣٤٧٣ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٧٦/٣٢ المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . و ١٠/٢ المؤرخ في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٨ . و ٥٨/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . و ٧١/٣٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . و ١٤٣/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ . و ٨٣/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن توقيع وتصديق البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلوكو)^(٦) .

إذا تأخذ في اعتبارها أنه في منطقة تطبيق هذه المعاهدة التي بلغ عدد أطرافها حتى الآن اثنتين وعشرين دولة ذات سيادة ، توجد بعض الأقاليم التي يمكنها ، وإن كانت لا تشكل كيانات سياسية ذات سيادة ، أن تحصل على الفوائد المستمدة من المعاهدة بواسطة بروتوكولاً إضافياً الأول الذي يجوز للدول التي تضطلع ، قانوناً أو واقعاً ، بالمسؤولية الدولية عن هذه الأقاليم أن تصبح أطرافاً فيه ،

إذا تشير إلى أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وملكة هولندا والولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت أطرافاً في البروتوكول الإضافي الأول ، الأولى في سنة ١٩٦٩ والثانية في سنة ١٩٧١ والثالثة في سنة ١٩٨١ ،

١ - تأسف لأن توقيع فرنسا على البروتوكول الإضافي في ٢ آذار / مارس ١٩٧٩ لم يعقبه بعد التصديق اللازم ، على الرغم من مرور الوقت ومن الدعوات الملحة التي وجهتها الجمعية العامة إلى فرنسا :

٢ - تحيث فرنسا على ألا تتوانى أكثر من ذلك في التصديق الذي طلب منها مرات كثيرة جداً :

(٦) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٦٣٤ ، المدد ٩٠٦٨ .
صفحة ٣٢٦ (من النص الانكليزي) .

وإذ ترى أن إعداد هذه التقارير ينبغي أن ينظر إليه بوصفه تدبراً يستهدف بناء الثقة بين الدول .

١ - ترحب مع الارتياح بالتقدير المستكملاً للأمين العام عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق السلاح وللنفقات العسكرية^(٥) :

٢ - تعرب عن شكرها للأمين العام وفريق الخبراء الاستشاريين المعنى بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق السلاح وللنفقات العسكرية . وللحكومات والمنظمات الدولية التي قدمت المساعدة في استكمال التقرير :

٣ - توصي بأن يوجه نظر الرأي العام إلى النتائج التي توصل إليها التقرير المستكملاً وبأن تراعي هذه النتائج في التدابير المقبلة التي تتخذها الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح :

٤ - ترجو من الأمين العام أن يتخد الترتيبات اللازمة لطبع التقرير بوصفه من مسودات الأمم المتحدة^(٥) وأن يكفل له الدعاية في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، أخذًا في اعتباره أيضاً الآراء التي تبديها الدول الأعضاء بشأن التقرير في موعد لا يتجاوز ١ آذار / مارس ١٩٨٣ :

٥ - توصي بأن تكفل جميع الحكومات توزيع التقرير على أوسع نطاق ممكن ، بما في ذلك عند الاقتضاء ، ترجمته إلى لغاتها الوطنية :

٦ - تدعوا الوكالات المتخصصة فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية إلى استخدام مرافقها للتعریف بالتقیر على نطاق واسع :

٧ - تؤكد من جديد عندها على البقاء على البند المعون « النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق السلاح وأشاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه » قيد الاستعراض المستمر وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين .

الجلسة العامة ٩٨

٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢

(٥) A/37/386 . وقد صدر التقرير بعد ذلك بعنوان دراسة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق السلاح والنفقات العسكرية (مسودات الأمم المتحدة رقم المبع ٢ A. 83. IX) .